

برنامج تطوير
القطاع المالي



رؤية
VISION
2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

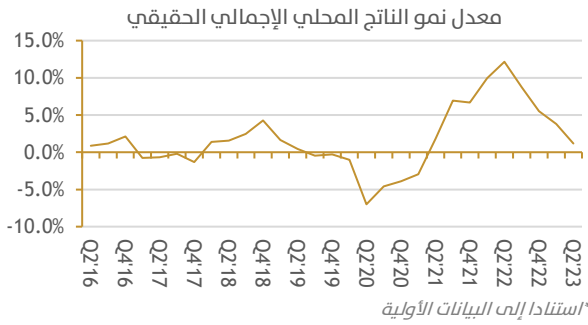
برنامج تطوير القطاع المالي

النشرة الربعية – الربع الثالث 2023م

أهم الملامح: عجز في ميزانية الربع الثالث 2023م، مع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي

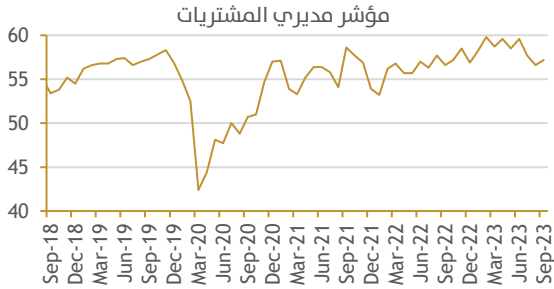
الناتج المحلي الإجمالي للربع الثاني من عام 2023م (%) *

- ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة لعام 2010) بنسبة 1.2% على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2023م.
- كان الارتفاع مدفوعاً إلى حد كبير بزيادة قدرها 5.3% في الأنشطة غير النفطية، في حين انخفضت الأنشطة النفطية بنسبة 3.8% في الربع الثاني من عام 2023 مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.
- شكل القطاع غير النفطي 58.5% من إجمالي الناتج المحلي في الربع الثاني 2023.



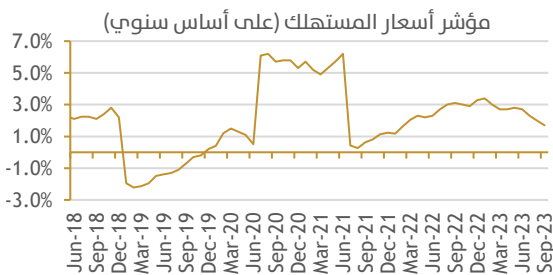
مؤشر مديري المشتريات

ارتفع مؤشر مديري المشتريات بشكل طفيف في المملكة العربية السعودية إلى 57.2 في سبتمبر 2023 مقارنة بـ 56.6 في أغسطس 2023.



مؤشر أسعار المستهلك

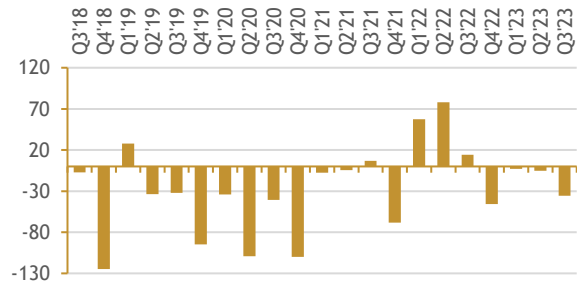
ارتفع مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 1.7% على أساس سنوي في سبتمبر 2023م، حيث شهدت مؤشرات قطاع المطاعم والفنادق وقطاع السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى زيادة بنسبتي 2.5% و 8.1% على التوالي، في حين ارتفع قطاع التعليم بنسبة 1.8%، بينما كان قطاع الملابس والأحذية هو الأكثر انخفاضاً، حيث انخفض بنسبة 3.6% على أساس سنوي في سبتمبر 2023م.



ميزانية الربع الثالث 2023 – أهم الملامح

- سجلت المملكة العربية السعودية عجزاً قدره 35.77 مليار ريال سعودي في الربع الثالث من عام 2023م، مقارنة مع فائض بلغ 14.14 مليار ريال سعودي للفترة ذاتها من عام 2022م.
- انخفض إجمالي الإيرادات بنسبة 14.4% على أساس سنوي ليلبلغ 258.5 مليار ريال سعودي في الربع الثالث من عام 2023م مقارنة مع 301.9 مليار ريال سعودي للفترة ذاتها من عام 2022م.
- انخفضت الإيرادات النفطية بنسبة 35.8% على أساس سنوي لتصل إلى 147 مليار ريال سعودي خلال الربع الثالث من عام 2023م، في حين ارتفعت الإيرادات غير النفطية بنسبة 53.1% على أساس سنوي لتبلغ 111.5 مليار ريال سعودي في الربع الثالث من عام 2023. وشهدت الإيرادات من الضرائب على السلع والخدمات ارتفاعاً بنسبة 56.6% على أساس سنوي لتصل إلى 70.3 مليار ريال سعودي خلال الربع الثالث من عام 2023م.
- ارتفع إجمالي النفقات بنسبة 2.3% على أساس سنوي ليلبلغ 294.3 مليار ريال سعودي في الربع الثالث من عام 2023م، مقارنة مع 287.7 مليار ريال سعودي للفترة ذاتها من العام الماضي.
- ارتفع الدين العام إلى 994.26 مليار ريال سعودي بنهاية الربع الثالث من العام 2023م مقارنة بـ 990.08 مليار ريال سعودي في نهاية العام المالي 2022م.

عجز/ فائض الميزانية (مليار ريال سعودي)



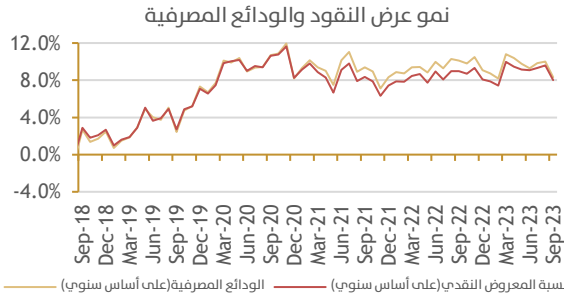
"S&P Global Rating" تثبت تصنيفها الائتماني للمملكة العربية السعودية عند A/A-1 مع نظرة مستقبلية مستقرة

حدثت وكالة التصنيف الائتماني الدولية "S&P Global Rating" تقريرها الائتماني للمملكة العربية السعودية، مؤكدة تصنيفها الائتماني السيادي بالعملة الأجنبية والمحلية عند "A/A-1" مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وأشارت الوكالة في تقريرها إلى أن تأكيد التصنيف يأتي نتيجة استمرار أجدة الإصلاحات التي تنتهجها المملكة في السنوات الأخيرة وتحقيقها تحسينات هيكلية ساهمت في دعم التنمية المستدامة للقطاع غير النفطي، بالإضافة إلى تحسين المالية العامة، والحفاظ على مستوى متوازن للدين العام.

نمو عرض النقود (ن 3) والودائع المصرفية (%)

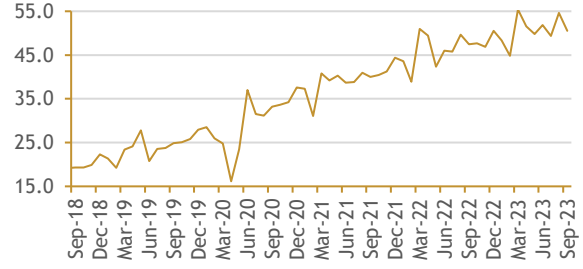
ارتفع المعروض النقدي (ن 3) بنسبة 8.0% على أساس سنوي في سبتمبر عام 2023 وبنسبة 0.1% على أساس ربع سنوي. وحقق المعروض النقدي (ن 1) انخفاضاً بنسبة 3.7% على أساس سنوي. في حين ارتفعت الودائع الزمنية والادخارية بنسبة 49.4% على أساس سنوي. وارتفع إجمالي الودائع المصرفية بنسبة 8.3% على أساس سنوي وبنسبة 0.6% على أساس ربع سنوي في سبتمبر 2023م.



عمليات نقاط البيع

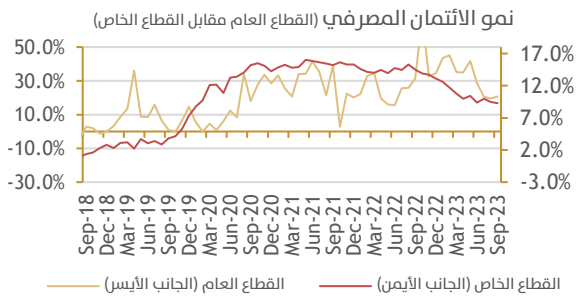
ارتفعت عمليات نقاط البيع بنسبة 6.4% على أساس سنوي لتبلغ 50.5 مليار ريال سعودي في سبتمبر 2023م، مقارنة بـ 47.4 مليار ريال للفترة ذاتها من عام 2022م. بلغت قيمة مبيعات عمليات نقاط البيع 154.5 مليار ريال سعودي في الربع الثالث من العام 2023م (بارتفاع نسبته 8.1% على أساس سنوي وبنسبة 0.8% على أساس ربعي).

عمليات نقاط البيع (مليار ريال)



نمو الائتمان المصرفي (%)

حقق الائتمان المصرفي للقطاع العام والخاص نمواً بنسبة 9.9% على أساس سنوي في سبتمبر 2023 وبنسبة 2.9% على أساس ربعي؛ حيث شهد ائتمان القطاع العام ارتفاعاً بنسبة 20.6% على أساس سنوي وبنسبة 10.4% على أساس ربعي. كما ارتفع الائتمان المصرفي للقطاع الخاص بنسبة 9.3% على أساس سنوي في سبتمبر 2023م، وبنسبة 2.5% على أساس ربعي.

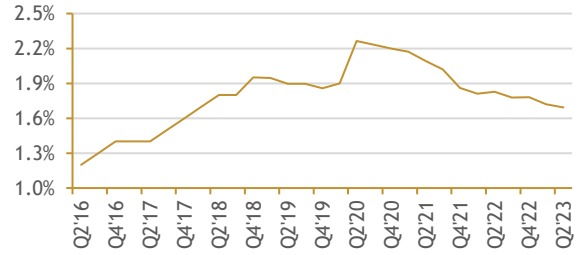


نمو الائتمان المصرفي (القطاع العام مقابل القطاع الخاص)

القروض المتعثرة كنسبة من إجمالي القروض (نسبة القروض المتعثرة)

استقرت نسبة القروض المتعثرة عند 1.7% في الربع الثاني من العام 2023م مقارنة مع الربع الأول من عام 2023م.

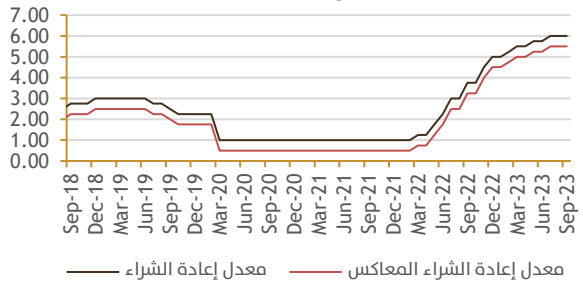
القروض المتعثرة من إجمالي القروض (نسبة)



أسعار الفائدة

رفع البنك المركزي السعودي (ساما) معدل اتفاقية إعادة الشراء "الريبو" بمقدار 25 نقطة أساس ورفع معدل اتفاقية إعادة الشراء المعاكس "الريبو العكسي" بمقدار 25 نقطة أساس خلال الربع الثالث من عام 2023م. ويأتي ذلك استمراراً لنهج البنك في المحافظة على الاستقرار النقدي ودعم الاستقرار المالي.

أسعار الفائدة (%)

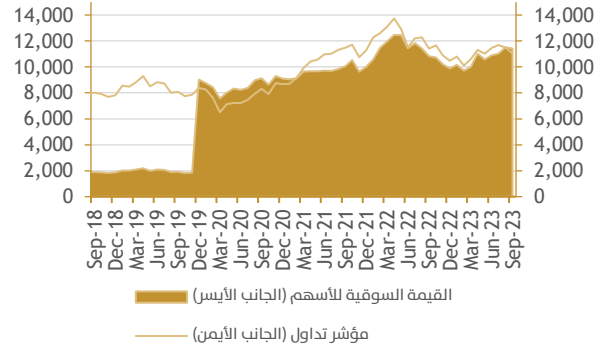




نظرة عامة على الأسواق المالية

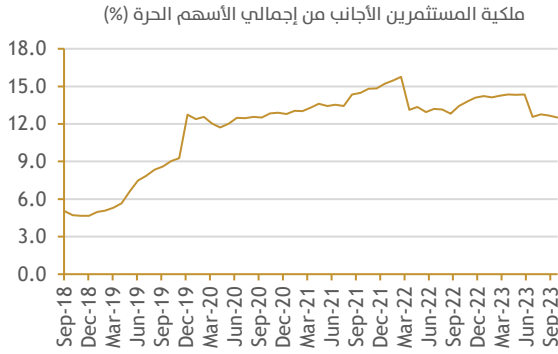
مؤشر السوق الرئيسية (تاسي)

انخفض مؤشر سوق الأسهم السعودية (تاسي) بنسبة 3.5% على أساس ربعي وبنسبة 3.1% على أساس سنوي ليصل إلى 11,055.96 نقطة بنهاية الربع الثالث 2023م. وبلغت القيمة السوقية للأسهم المصدرة 11,411 مليار ريال سعودي في نهاية سبتمبر 2023م مسجلة ارتفاعاً بنسبة 4.6% على أساس ربعي، بينما انخفضت بنسبة 4.7% على أساس سنوي.



ملكية المستثمرين الأجانب

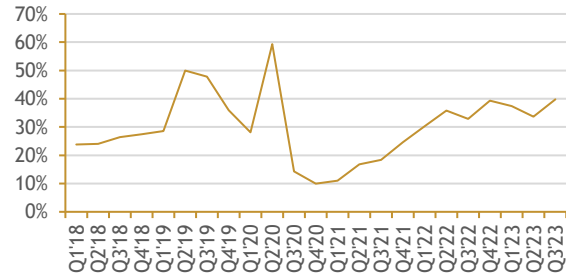
استقرت نسبة ملكية المستثمرين الأجانب عند 12.5% في شهر سبتمبر 2023م مقارنة مع شهر يونيو 2023م. حيث بلغت قيمة ملكية المستثمرين الأجانب 365.9 مليار ريال في سبتمبر 2023م.



حصة المستثمرين المؤسساتيين من قيمة التداول

ارتفعت حصة المستثمرين المؤسساتيين من إجمالي قيمة التداول في الربع الثالث من عام 2023م إلى 39.8% في المتوسط على أساس ربعي مقارنة بنسبة 33.7% في الربع الثاني من عام 2023م.

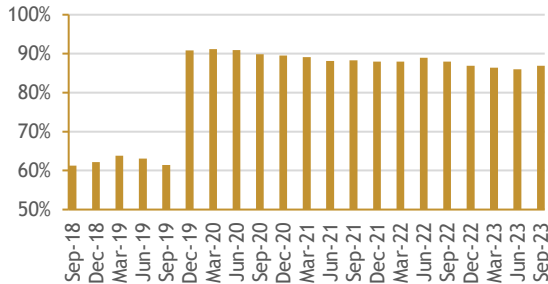
حصة المستثمرين المؤسساتيين من قيمة التداول



تركيز السوق في أكبر 10 شركات

ارتفعت القيمة السوقية لأكثر عشر شركات في السوق المالية (تداول) بنهاية شهر سبتمبر من عام 2023م إلى 86.9% مقارنة مع 86.0% في نهاية يونيو 2023م.

القيمة السوقية لأكثر عشر شركات (%)



الأصول المدارة (% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)

انخفضت الأصول المدارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 19.01% في الربع الثالث 2023م مقارنة بنسبة 19.8% في الربع الثاني 2023م. وبلغت الأصول المدارة 790 مليار ريال في سبتمبر 2023م.

الأصول المدارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي





أهم اللامحات عن تطورات القطاع المالي

البنك المركزي السعودي: 10.8% نمو قطاع شركات التمويل في المملكة خلال عام 2022م

أكد البنك المركزي السعودي بأن معظم مؤشرات قطاع شركات التمويل حققت نسب نمو بمعدلات متفاوتة في المملكة خلال عام 2022م.

وبحسب تقرير "ساما" السنوي لأداء قطاع شركات التمويل، الذي يُبرز تطورات ونتائج القطاع خلال عام 2022م، ارتفع رأس المال المجمع للقطاع بما يقارب 0.6% ليصل إلى 14.64 مليار ريال، فيما بلغ صافي الربح المجمع 1.86 مليار ريال بنسبة ارتفاع 3.3%.

كما أظهر التقرير ارتفاعاً في إجمالي الأصول بنسبة 6.5% ليصل إلى 57.02 مليار ريال، وارتفاعاً في إجمالي المحفظة التمويلية بنسبة 10.8% ليصل إلى 75.45 مليار ريال. وشكلت التمويلات الممنوحة لقطاع الأفراد الجزء الأكبر من إجمالي صافي المحفظة التمويلية بنسبة 76%، فيما بلغت التمويلات الممنوحة لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر (MSMEs) نسبة 21%، وقطاع الشركات نسبة 3%.

صرح البنك المركزي السعودي لشركتين لممارسة نشاط الدفع الأجل

بلغ إجمالي عدد الشركات المصرح لها من قبل البنك المركزي في الربع الثالث من عام 2023م شركتين لممارسة نشاط الدفع الأجل، وهي:

- شركة نخلة لتقنية نظم المعلومات "تمارا"
- شركة "تابي السعودية للاتصالات وتقنية المعلومات"

إطلاق مؤشرات تداول لحجم الشركات و للطروحات الأولية

أطلقت تداول السعودية مؤشرات تداول لحجم الشركات والطروحات الأولية، اعتباراً من تاريخ 17 سبتمبر 2023م. وبعد إطلاق هذه المؤشرات الجديدة التي تشمل كلاً من مؤشر تداول للشركات الكبيرة، ومؤشر تداول للشركات المتوسطة، ومؤشر تداول للشركات الصغيرة، ومؤشر تداول للطروحات الأولية خطوة مهمة في مسار نمو وتقدم السوق المالية السعودية. وتعكس مؤشرات تداول لحجم الشركات تركيبة السوق، حيث تمثل الشركات الكبيرة نسبة 70% من إجمالي القيمة السوقية للأسهم الحرة، بينما تمثل الشركات المتوسطة نسبة 20%، في حين تمثل الشركات الصغيرة نسبة 10% المتبقية، كما توفر مؤشرات تداول لحجم الشركات للمستثمرين مقاييس مرجعية لتوسيع نطاق استراتيجياتهم الاستثمارية والاستفادة من الفرص التي توفرها السوق. ويركز مؤشر تداول للطروحات الأولية على الشركات التي أدرجت أسهمها في السوق الرئيسية لتداول السعودية خلال الخمس سنوات الماضية. ويقدم هذا المؤشر للمستثمرين مقاييس مرجعية لتقييم أداء الشركات المدرجة حديثاً، كما يوفر لهم فرصة فريدة للاستثمار في شركات جديدة وسريعة النمو.

ثمانى شركات تم ترخيصها من قبل البنك المركزي السعودي في الربع الثالث من عام 2023

بلغ إجمالي عدد الشركات المرخصة من قبل البنك المركزي السعودي (ساما) في الربع الثالث من عام 2023 ثمانى شركات، وهي:

- شركات التقنية المالية في مجال التمويل الجماعي بالدين:
 - شركة "ثمار الأعمال للتمويل الجماعي بالدين"
- شركات التقنية المالية في مجال التمويل الاستهلاكي المصغر:
 - شركة فاس للتمويل
 - شركة تمويل القروض
- شركات التقنية المالية في مجال الوساطة الرقمية لجهات التمويل:
 - شركة ذكاء الحلول للوساطة الرقمية
- شركات التقنية المالية في مجال خدمات المدفوعات:
 - شركة الحلول المبسطة المالية (SiFi) لتقديم حلول المحافظ الإلكترونية.

- شركات مرخص لها في مجال التأمين في فرعَي "التأمين العام" و"تأمين الحماية والادخار":
 - الشركة السعودية لخدمات الضمان الإسكاني "ضمانات"
- شركات مرخص لها في مجال وساطة التأمين الإلكترونية:
 - شركة التزام لوساطة التأمين الإلكترونية
 - شركة لثقة لوساطة التأمين

أكد وزير التعليم على الدور التكاملي بين التعليم والقطاع الخاص لاستثمار الفرص الواعدة

شارك معالي وزير التعليم الأستاذ يوسف بن عبدالله البنيان في اجتماع مجلس دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي نظمته منشآت ضمن أسبوع التعليم. وكان الهدف هو تسليط الضوء على الفرص الواعدة في قطاع التعليم في مراكز دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الرياض وجدة والمدينة المنورة والخبر، وأكد البنيان على أهمية تعزيز العلاقة بين وزارة التعليم والتعليم الخاص والمؤسسات التعليمية والقطاعات غير الربحية، والمستثمرين في التعليم، بما يتوافق مع أهداف رؤية السعودية 2030.



أصدر البنك المركزي السعودي اللائحة التنفيذية لنظام المدفوعات وخدماتها

أصدر البنك المركزي السعودي "ساما"، اللائحة التنفيذية لنظام المدفوعات وخدماتها، والتي تهدف إلى المساهمة في تحقيق أهداف النظام، من خلال تعزيز سلامة وكفاءة البنى التحتية لقطاع المدفوعات في المملكة.

وأوضح البنك المركزي، أن اللائحة التنفيذية لنظام المدفوعات وخدماتها تضع الأطر التنظيمية والرقابية لتفعيل دور البنك المركزي في حماية القطاع المالي واستقراره، وتعزز التوافق مع المبادئ والمعايير الدولية ذات العلاقة كمبادئ البنى التحتية للأسواق المالية.

كما تحقق اللائحة التنفيذية بيئةً جاذبةً للاستثمار؛ تماشيًا مع مستهدفات رؤية السعودية 2030 من خلال وضع المتطلبات النظامية لممارسة أنشطة المدفوعات، وتحفيز الابتكار والمنافسة، بما يساهم في توليد خدمات ومنتجات توابك المستجدة الدولية في قطاع المدفوعات وتلبي احتياجات كافة فئات العملاء بما يحقق الشمول المالي.

وأوضح البنك المركزي، أن اللائحة التنفيذية لنظام المدفوعات وخدماتها تتضمن الأحكام المتعلقة بتقديم خدمات المدفوعات في المملكة، وتنظيم التزامات كافة الأطراف في عمليات المدفوعات، بما يساهم في حماية حقوق الأطراف المتعاملة في قطاع المدفوعات، كذلك تضمنت الأحكام المتعلقة بتصنيف نظم المدفوعات المهمة ونهاية التسوية، بما يضمن سلامة التعاملات واستقرارها.

انتهى المركز الوطني لإدارة الدين ترتيب صفقة الشراء المبكر الرابعة في السوق المحلية بقيمة تجاوزت 35 مليار ريال سعودي

أتم المركز الوطني لإدارة الدين عملية شراء مبكر لجزء من أدوات دين المملكة القائمة المستحقة في أعوام 2024م و2025م و 2026م بقيمة إجمالية تجاوزت 35.7 مليار ريال سعودي، حيث تعتبر هذه أكبر عملية شراء مبكر قام المركز بترتيبها حتى تاريخه، بالإضافة إلى إصدار صكوك جديدة ضمن برنامج إصدار الصكوك السعودية المحلية بالريال السعودي بقيمة إجمالية تبلغ حوالي 35.9 مليار ريال سعودي. كما تعد هذه المبادرة استمراراً للجهود التي يبذلها المركز لتعزيز السوق المحلية، ومواكبة للتطورات التي انعكست بشكل إيجابي في ارتفاع حجم التداولات في السوق الثانوية خلال الفترة الماضية، وتفعيلاً لدور المركز في إدارة التزامات الدين الحكومية واستحقاقاته المستقبلية، ولتتكمال الجهود مع المبادرات الأخرى لتعزيز المالية العامة للدولة على المدى المتوسط والبعيد.

اعتمد البنك المركزي السعودي قواعد التقنية المالية التأمينية

اعتمد البنك المركزي السعودي "ساما" قواعد التقنية المالية التأمينية، وذلك بعد الانتهاء من المهلة المحددة لإدءاء مرييات العموم على مسودة مشروع القواعد عبر منصة "استطلاع" التابعة للمركز الوطني للتنافسية.

وتتميز هذه القواعد بالشمولية في تنظيم مبادئ أعمال التقنية المالية التأمينية بكافة أنشطتها، حيث توفر حماية لحقوق المتعاملين مع ممارسي أعمال التقنية المالية التأمينية، وتشجيع المنافسة العادلة في تقديم الحلول والخدمات التقنية، وذلك في سبيل دعم نمو القطاع واستقراره.

كما تتضمن القواعد الجديدة تنظيم عدة ركائز أساسية، من أهمها أحكام الممارسة والتزامات الممارسين على عدة أصعدة، كالتزامات البيئة التقنية، ودقة معلومات العملاء وحفظها، وكذلك السلوكيات العامة للأعمال، كحفظ حقوق العملاء، والرقابة والالتزام، وتهدف إلى تمكين ممارسي أعمال التقنية المالية التأمينية من أداء أعمالهم، وفقاً لإطار يضمن مرونة الالتزام ودعم الابتكار.

ويسعى البنك المركزي السعودي من خلال القواعد الجديدة إلى تنظيم العلاقة ما بين الممارسين للتقنية المالية التأمينية وعملائهم؛ بما يضمن حقوق أطراف العلاقة، إلى جانب توفير الخدمات المناسبة للمستفيدين من الأعمال.

"الاستثمار في القدرات وتحفيز ريادة الأعمال من خلال معسكر التقني المالية 2023م"

كرم معالي رئيس مجلس هيئة السوق المالية رئيس مجلس أمناء الأكاديمية المالية الأستاذ محمد بن عبدالله الفوز 24 مبتكراً ومبتكرة في الحفل الختامي من برنامج معسكر التقنية المالية 2023م. ويعد معسكر التكنولوجيا المالية إحدى المبادرات الرئيسية التي تقدمها الأكاديمية المالية لدعم القطاع المالي والتكنولوجي للمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني. وتضمن المعسكر عشر وحدات تناولت موضوعات مختلفة، بما في ذلك التفكير التصميمي، وتحليل البيانات، والتقنيات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي. كما اكتسبوا كفاءات جديدة في التفكير التصميمي، وإدارة المرن، وتحليل البيانات واتخاذ القرارات بناءً عليها، وتحليل البيانات وتصورها، بالإضافة إلى سرد القصص باستخدام بيانات التكنولوجيا المالية والتقنيات الناشئة والذكاء الاصطناعي، والنمو المدعوم بالذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى تحليل وتحسين عمليات الأتمتة، وقيادة التحول الرقمي، ومهارات العرض والتقديم، بما في ذلك المراحل المختلفة، ومنها: مرحلة الاختيار ومرحلة الإعداد وتشكيل الفرق ومرحلة المعسكر التدريبي ومرحلة الهاكاثون وعرض النماذج.



شارك نائب محافظ منشآت في المؤتمر العالمي لريادة الأعمال في أستراليا

شارك نائب محافظ الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت) لريادة الأعمال سعود السبهان في الجلسة الختامية لليوم الأول للمؤتمر العالمي لريادة الأعمال (GEC) الذي عقد في ملبورن بأستراليا خلال الفترة من 19 إلى 22 سبتمبر، والتي تناولت التحديات التي تواجه رواد الأعمال وطرق التعامل معها. كما حضر المؤتمر مؤسس ورئيس شبكة ريادة الأعمال العالمية (GEN) جوناثان أورتمانز، إلى جانب نخبة من رواد الأعمال. وفي الجلسة التي حملت عنوان "غير عالمك: نظرة إلى المستقبل المستقبلي"، ذكر السبهان إن الشركات الصغيرة والمتوسطة هي المحرك الرئيسي للاقتصاد المحلي، وشدد على أهمية إشراكها بالفرص والإمكانيات الداعمة في سوق العمل لتحقيق أهدافهم بطريقة أكثر فاعلية.

يؤكد ملتقى الرؤساء التنفيذيين على أهمية الاستثمار في رأس المال الجريء وبناء أعمال مستدامة ومرحلة

تطرق منتدى الرؤساء التنفيذيين، في نسخته السادسة بالرياض، الذي نظّمته مؤخراً الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت"، بيئة الاستثمار واستراتيجية الاستثمار في رأس المال الجريء، وبناء أعمال مستدامة ومرحلة.

وتطرق المتحدثون في جلسة تفاعلية بعنوان "تطوير وتحسين بيئة الاستثمار: إعادة النظر في استراتيجيات الاستثمار برأس مال جريء وبناء علاقات مع المستثمرين وتعزيز التعاون بين الشركات الصغيرة والمتوسطة" أهمية تحسين بيئة الاستثمار وتعزيز التعاون بين الشركات الصغيرة والمتوسطة، مشيرين إلى النمو الكبير في المملكة في كافة المجالات.

اعتماد نظام المساهمات العقارية

صدرت موافقة مجلس الوزراء يوم الثلاثاء الموافق 11 يوليو 2023م على نظام المساهمات العقارية. والذي يهدف إلى تنظيم نشاط المساهمات العقارية بما يواكب التطور الكبير الذي يشهده هذا القطاع. ورفع مستوى الشفافية والإفصاح فيه، وإلى حماية حقوق جميع أطراف المساهمة العقارية. ويُعد اعتماد النظام خطوة هامة في قطاع الاستثمار العقاري، من خلال دعم زيادة قنوات التمويل والاستثمار بالتوازي مع الصناديق الاستثمارية العقارية، وتعزيز حماية المستثمرين في القطاع العقاري من الممارسات غير المرخصة

منشآت تطلق برنامج Slingshot لتعزيز نمو المؤسسات

أطلقت الهيئة العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (منشآت) اليوم برنامج للشركات سريعة النمو. وسيتم تنفيذ البرنامج مع نخبة من الخبراء في ريادة الأعمال للتعليم من أفضل الممارسات العالمية في دفع نمو المشاريع ومواجهة التحديات.

أطلقت منشآت جولة التجارة الإلكترونية

نظمت الهيئة العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (منشآت) بالشراكة مع مجلس التجارة الإلكترونية مؤخرًا جولة التجارة الإلكترونية التي تهدف إلى نشر ثقافة ريادة الأعمال ودعم أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة في التعلم حول أبرز الخدمات والفرص التي تقدمها الهيئة خلال فعاليات الجولة.

توقيع اتفاقيات لتقديم حلول تمويلية لرواد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة

وقعت الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" عدة اتفاقيات ومذكرات تفاهم مع ست جهات تمويلية. وتشمل بنك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وجمعية الاقتصاد الاجتماعي، وشركات بارزة مثل الوطنية للتمويل، وتسهيلات، والمضاربة، وأملاك العالمية للتمويل. الهدف من هذه الاتفاقيات هو تقديم حلول تمويلية مخصصة لرواد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة مع تعزيز الوعي بالقطاع المالي.

انطلاق أسبوع نمو المؤسسات بالتعاون مع وادي السيليكون

نظمت الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت) ضمن سلسلة أسابيع العمل أسبوع النمو خلال الفترة من 27 إلى 31 أغسطس 2023م، بالتعاون مع عدد من الجهات الحكومية والقطاعات المعنية بالتنمية ونمو المؤسسات. ومن أبرزها مركز وادي السيليكون للابتكار ومقره الولايات المتحدة، والذي ينفذ برنامج تسريع الأعمال بالشراكة مع برنامج منشآت طموح الذي يهدف إلى دعم الشركات سريعة النمو في المملكة.



مؤشرات برنامج تطوير القطاع المالي

التزامات 2025	الوضع الحالي	خط الأساس	مؤشرات البرنامج
45	30	33.16	إجمالي أقساط التأمين المكتتبة في تأمين الحياة للفرد، ريال سعودي**
24.1%	%18	14%	حجم سوق أدوات الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)
3,515	3,829	2,631	أصول القطاع المصرفي، مليار ريال سعودي**
80.8%	%71.9	66.52%	القيمة السوقية لسوق الأسهم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي* (%)
=>90%	%94.42	82%	نسبة حسابات الاستثمار التي تم فتحها عبر إجراءات "اعرف عميلك" الإلكتروني (%)***
2,053.2	2,367	1,510	الائتمان للقطاع الخاص، مليار ريال سعودي**
26	28	6	عدد الإدراجات في السوق المالية
46%	%78.6	33%	نسبة المنشآت متناهية الصغر والصغيرة وقت الإدراج من إجمالي الإدراجات
45%	%35.75	33%	نسبة تغطية التأمين - الصحي** (%)
77%	%62.87	39.6%	نسبة تغطية التأمين - المركبات (%)
230	201	82	عدد الجهات الفاعلة في مجال التكنولوجيا المالية
11%	%8.4	5.7%	قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة كنسبة مئوية من قروض البنوك** (%)
70%	%62	36%	حصة المعاملات غير النقدية كنسبة من إجمالي المعاملات (%)***
2.4%	%2.53	1.9%	إجمالي أقساط التأمين المكتتبة إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي*** (%)
31%	19.01%	16.94%	الأصول المدارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي** (%)
44%	%39.2	35.96%	حجم تداول المستثمر المؤسسي كنسبة من إجمالي حجم التداول (%)
17.5%	%12.43	13.3%	نسبة ملكية المستثمرين الأجانب من إجمالي القيمة السوقية للأسهم الحرة (%)
36,738.27	19,103.58	9,304	مؤشر قيمة الاستثمار في مجال الملكية الخاصة والاستثمار الجريء، مليون ريال**

* باستثناء شركة أرامكو
** بيانات الربع الثاني 2023م
*** البيانات لعام 2022م



برنامج تطوير القطاع المالي



برنامج تطوير القطاع المالي

برنامج تطوير القطاع المالي هو أحد البرامج التنفيذية التي أطلقها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية؛ لتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030. ويسعى البرنامج إلى تطوير القطاع المالي؛ ليكون قطاعاً مالياً متنوعاً وفعالاً لدعم تنمية الاقتصاد الوطني، وتنويع مصادر الدخل فيه، وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار. ويسعى البرنامج إلى تحقيق أهدافه من خلال تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص، وتعزيز وتمكين التخطيط المالي، وضمان إنشاء سوق مالية متقدمة دون المساس بالأهداف الاستراتيجية التي تهدف إلى الحفاظ على استقرار القطاع المالي.

المصادر: وزارة المالية، والبنك المركزي السعودي (ساما)، وهيئة السوق المالية، وهيئة العامة للإحصاء، وشركة السوق المالية السعودية (تداول)، وهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت)، وبلومبرغ، ورويترز أيكون.

*تم تنقيح وتحديث بيانات فروع المصارف الأجنبية العاملة في المملكة طبقاً للممارسات الدولية ودليل الإحصاءات النقدية والمالية في النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي السعودي.

جميع المعلومات الواردة في الوثيقة هي لغرض إطلاع الرأي العام، ليخلى البرنامج مسؤوليته من المعلومات الواردة في النشرة، كما أن النشرة لا تهدف إلى أن يتم التعامل مع المعلومات الواردة فيها على أنها استشارة مالية أو توصية لاتخاذ أي قرار أو إجراء استثماري ومالي .

هذا التقرير تم نشره من قبل مكتب برنامج تطوير القطاع المالي. وللاستفسارات أو التعليقات نأمل التواصل عبر البريد الإلكتروني fsdp@ceda.cm.gov.sa أو لمزيد من المعلومات يُرجى زيارة الموقع التالي: [الرابط](#)